PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري

أ.د.. بلمقدم مصطفى– جامعة تلمسان-

أ.قازي أول محمد شكري – جامعة تلمسان-

ملخص

والهدف من هذه الورقة هو لقياس أثر النمو الاقتصادية على العمالة في الاقتصاد الجزائري وتحقيقا لهذه الغاية تكلل هدا العمل بمحاولة استخدام معامل الارتباط بيرسون R و باستخدام البيانات عبر في الفترة من 1982 - 2005 .وتشير نتائج الدراسة أن لنمو الاقتصادي له تأثير ضعيف و موجب على العمالة. و استنادا لهذه الدراسة يمكن زيادة الكثافة العمالة للنمو الاقتصادي بصفة خاصة و زيادة حجم العمالة بصفة عامة من خلال كل من تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام و زيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب الفريد من العمالة.

الكلمات الرئيسية : الجزائر، النمو الاقتصادي والعمالة ،الاقتصاد الجزائري

Résumé

Le but de cet article est de mesurer l'impact de la croissance économique sur l'emploi dans l'économie algérienne et à cette fin, a abouti calmé travail essaie d'utiliser le coefficient de corrélation Pearson R et en utilisant les données sur la période 1982 à 2.005.

Les résultats indiquent que la croissance économique ont peu d'effet sur l'emploi et positive.

Et sur la base de cette étude peut augmenter l'intensité en emplois de la croissance économique en particulier et en augmentant le volume de l'emploi en général à travers toutes de l'application de politiques visant à assurer une croissance économique durable et d'augmenter la puissance de l'économie nationale à absorber l'emploi unique.

Mots clés: Algérie, la croissance économique et l'emploi, l'économie algérienne

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

مقدمة

شهدت العديد من الاقتصاديات في السابق و الحاضر تفاقما كميا و نوعيا لمشكلة البطالة، و ترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع، و لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القرارات و واضعي السياسات و الباحثين الاقتصاديين وغيرهم.

و يعتبر النمو الاقتصادي الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القوي، تحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج)، و من ثم فإن تحقيق معدل نم و مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كير من العمالة، وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين.و لذلك فإن دراسة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيق) يعتبر وسيلة مهمة لاختبار أثر للنمو الاقتصادي على العمالة من فترة زمنية إلى أخرى من ناحية وإعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في العمالة المتحقق بين المناطق داخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى، و المساعدة في اكتشاف و تحليل المتغيرات الهيكلية في العمالة من فترة زمنية إلى أخرى من ناحية ثالثة.1

و قد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة تجريبيا في الأدب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون "Okun" الذي يتمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي و التغير في معدل البطالة، و قد حظي هذا الأدب بالعديد من الدراسات التي تناولت هذه العلاقة.2

و بسبب ندرة الدراسات التجريبية التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري.

و لهذا قمنا بتقسيم الورقة إلى ثلاثة نقاط:

أولا: الإطار النظري و الدراسات التجريبية السابقة لأثر النمو الاقتصادي على العمالة.

ثانيا: النمو الاقتصادي و العمالة في الجزائر

ثالثا: المنهجية و أهم الاستنتاجات لأغراض السياسات.

أولا: الإطار النظري و الدراسات التجريبية

يعتبر قانون Okun (1962) هو بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و العمالة و هذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية ديناميكية بين معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي و معدل البطالة و اقترح Okun (1970) وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن بيانها على النحو التالي:3

- نموذج الفجوة: و يأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t - Y_t = -\beta(U_t - U_t^*).....1$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي.

*Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيق الممكن.

U: المعدل الفعلي للبطالة.

*U: المعدل الطبيعي للبطالة.

ß: معامل Okun.

ε: حد الخطأ.

- نموذج الفرق: و يأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta \cup_t + \varepsilon_1 .....2$$

الشكل (1) منحني اوكون قانون اوكون

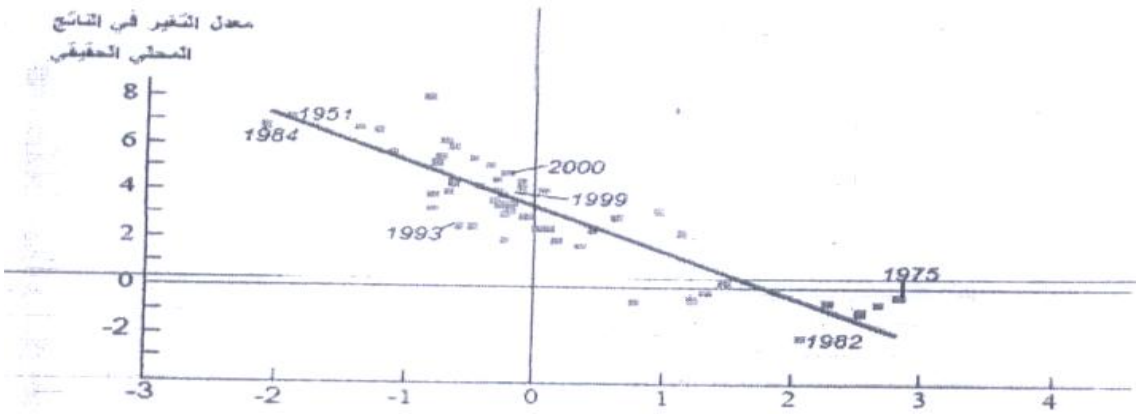

معدل التغير في البطالة

المصدر : بوضافي كمال حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر 2006 ص 78.

و عند إجراء الدراسة التجريبية يتحدد المتغير التابع و المتغير المستقبل لمعادلة المقدرة لقانون Okun طبقا لموضوع الدراسة3.

فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي، و يتم استخدام المعادلة (2) أما

إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة فيتم استخدام المعادلة التالية:

$$\Delta U_t = b_0 - b_1 \% \Delta Y_t \ldots\ldots\ldots 3$$

و تعني هذه المعدلة أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلى زيادة معدل العمالة مما يؤدي بالتالي إلى خفض معدل البطالة.

و يمثل قانون Okun مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري و التجريبي4.

فمن الناحية النظرية، فإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحى العرض الكلي و منحنى Phillips و من الناحية التجريبية فإن معامل Okun يساعد في التنبؤ و صنع السياسة الاقتصادية.

و بالفعل باستخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947-1957، نجح Okun في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة و النمو الاقتصادي.

فقد توصل إلي أن تخفيض البطالة بنسبة 1% سوف تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس صحيح .كما أكد علي أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سوف تؤدي إلي تحقيق زيادة في العمالة. ووجد Okun في دراسته عام 1962أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35 و 0.40.

ونظرًا لأن قانون Okun يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع ، فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع و هذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي، بمعني أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن مرونة العمالة مرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلي وجود علاقة طردية موجبة قوية بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلي زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة، أما مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج، فتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة. ويطلق على هذه العلاقة اصطلاح " النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الاستعادة " Jobless Recovery و لا يعني هذا الإصلاح عدم تحقق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو استعادة النشاط وإنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويطلق أيضًا على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح " نمو القطاعات ليس قادر علي توليد عمالة"Jobless Growth.

ويعني هذا الاصطلاح وجود نمو بلا تشغيل .وهناك أربعة تفسيرات لهذين الاصطلاحين5:

1. إعادة الهيكلة التنظيمية.
2. تغير الهيكلية في عرض العمل.
3. الابتكارات في مجال الطلب على العمل.
4. التغيرات الهيكلية بين القطاعات المختلفة.

كما يعكس الاصطلاحين المذكورين التغير الهيكلي وارتفاع الكثافة الرأسمالية للناتج.6

يشتمل الأدب الاقتصادي التجريبي على العديد من الدراسات التي تم فيها تقدير مرونات العمالة بالنسبة للناتج (مقياس لأثر النمو الاقتصادي علي العمالة) للعديد من الدول .

أوضحت معظم هذه الدراسات أن مرونات العمالة تختلف من دولة إلى أخرى ، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس الدولة. فقد توصلت دراسة (1995) Revenga and Bentalia إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين التغيرات في الناتج والتغيرات في معدل العمالة في عينة مكونة من 11 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإن هذه العلاقة تختلف بشكل معنوي من دولة إلى أخرى من هذه الدول. فقد كانت أقصى قيمة مقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج تخص المملكة المتحدة (0.574)، بينما كانت أدني قيمة مقدرة لهذه المرونة تخص اليابان (0.098).7

وأشارت نتائج دراسة Biyase and Bonga-Bonga (2007) إلى أن مرونات العمالة ارتفعت(انخفضت) في منتصف التسعينات بأواخر السبعينات في ألمانيا واليابان، (فرنسا والسويد) كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلي أن القيمة المقدرة لمرونات العمالة لكل من ايطاليا والسويد كانت سالبة خلال الفترة 1990– 1995.

واستهدفت دراسةKangasharju and Pehkonen 2001 دراسة العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية The Panel Data لعينة مكونة من 85 منطقة خلال الفترة 1990- 1996 وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى:

1. إن العلاقة الآنية بين التغيرات في العمالة ونمو الناتج اختفت في أوائل التسعينات.
2. هناك دليل تجريبي على استعادة هذه العلاقة في منتصف التسعينات
3. اختلاف طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخرى.
4. أن الفروق القائمة في طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخرى يمكن تفسيرها جزئيًا إلى الفروق في التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة.

و قام Seyfried (2005) بدراسة أثر النمو الاقتصادي على العمالة لعينة مكونة من10 ولايات كبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2003 ، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى:

1. إن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج للولايات المتحدة ككل بلغت 0.47وقد تم الحصول على هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج الانحدار المجمع The Pooled Regression Model .

2. إن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج تراوحت بين 0.30 و 0.60في ولايات متحدة وقد تم الحصول على هذه النتيجة من خلال تقدير نموذج انحدار لكل ولاية من الولايات محل الدراسة على حدة.

3. إن الأثر الموجب الآني للنمو الاقتصادي على العمالة يستمر لأربع سنوات تالية في معظم الولايات المكونة للعينة محل الدراسة.

كما قام Al-Ghannam (2005) بدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و نمو العمالة في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير و الطويل خلال فترة 1973-2002، و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen (1988)، و نموذج تصحيح الخطأ و اختبار سببية Granger، و أشارت نتائج هده الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تفسير تغير حجم التوظف في القطاع الخاص و ليس العكس.

أما دراسة Onaran (2007) فقد ركزت على تقدير معادلة الطلب على العمالة، باستخدام بيانات سلاسل الزمنية مقطعية للصناعات التحويلية في بلدان وسط وشرق أوروبا من أجل اختبار أثر العوامل المحلية(الأجور والناتج) والعوامل الدولية(الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة) على العمالة خلال فترة التوسع أو استعادة النشاط الاقتصادي. و أشارت نتائج هذه الدراسة إلى:

1. إن العمالة لا تستجيب للأجور في أكثر من نصف الحالات.
2. إن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج كانت موجبة ومنخفضة في الأجل القصير.
3. عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في بعض الحالات.
4. إن كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية لا تمنع النقص في الوظائف في الصناعات التحويلية، حيث كان للعوامل الدولية أثرًا موجبًا علي العمالة في حالات قليلة جدًا، بالإضافة إلي سيادة الآثار غير المعنوية لهذه العوامل، ووجود آثار سالبة لها في بعض الحالات.

غير أن دراسة Biyase and Bonga-Bonga (2007) استهدفت دراسة اختبار فرضية نمو البطالة أو النمو بدون تشغيل Jobless Growth في جنوب إفريقيا، باستخدام نموذج المتجه الهيكلي لانحدار الذاتي The structural vector Autoregressive Model (SVAR) و أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة 0.20% و نظرا لندرة الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، فإن الدراسة الحالية تعتبر مساهمة في الكتابات العربية للأدب الاقتصادي التجريبي المتعلق بالعمالة من حيث المحتوى و المنهجية.

ثانيا: النمو الاقتصادي والعمالة في الجزائر

يتوقف معدل النمو في حجم التوظيف على معدل النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتحدد معدل نمو إجمالي العمالة الناجم عن النمو الحادث في هذا الناتج في اقتصاد ما بالقدرة الاستيعابية للعمالة في القطاعات المختلفة داخل هذا الاقتصاد بالنسبة لتطور معدل نمو إجمالي العمالة مقارنة بالنمو الاقتصادي، يوضح الجدول رقم (1) تطور متوسط معدل النمو في إجمالي العمالة مقارنة بمتوسط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1982-2008.

جدول رقم (1): تطور متوسط معدل النمو في العمالة مقارنة بمتوسط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1982-2008.

متوسط معدل النمو الاقتصادي %	متوسط معدل النمو في إجمالي العمالة %	الفترة الزمنية
7.2	2.7	1990-1982
4.8	2.6	2000-1991
4.0	2.3	2004-2001
6.8	2.9	2008-2005

المصدر: مصدر بيانات المتغيرات المذكورة في الجدول رقم (1) بملحق الدراسة.

و يتضح من هذا ما يلي: إن النمو الاقتصادي الحادث خلال الفترة محل الدراسة لا يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظف خلال نفس الفترة. فتحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلي تحقيق معدل نمو مساوي أو أقل أو أكثر في حجم التوظف .ففي جميع الفترات الفرعية للفترة محل الدراسة، لم يؤد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي نمو موازي في حجم التوظف ، ولذلك تعايش النمو الاقتصادي مع معدلات مرتفعة نسبيًا من

البطالة [انظر الجدول رقم (1) بملحق الدراسة. وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي كمتغير مستقل ومعدل نمو العمالة كمتغير تابع. فعلى سبيل المثال، عندما انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي إلى 4.8% خلال الفترة الزمنية 1991-2000 (الفترة الفرعية الثانية) بعد أن كان 7.2% خلال الفترة 1982-1990 (الفترة الفرعية الأولى) انخفض متوسط معدل نمو العمالة إلى 2.6% خلال الفترة الثانية بعد أن كان 2.7% في الفترة الأولى ويمكن تتبع هذه العلاقة الطردية المذكورة بالنظر إلى الشكل رقم (2) حيث بالإطلاع علي هذا الشكل يلاحظ أن هذه العلاقة كانت واضحة في معظم سنوات الفترة محل الدراسة.

الشكل رقم (2): تطور نمو العمالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1982-2008.

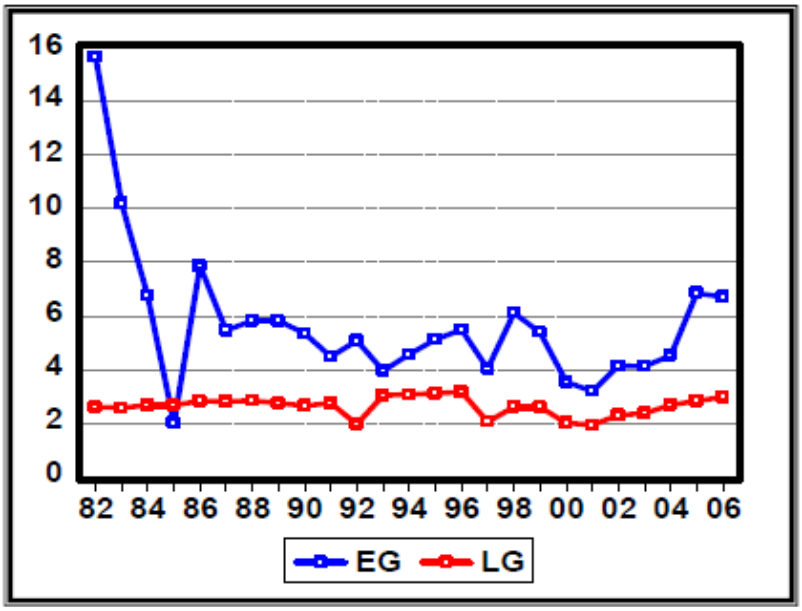

المصدر: البيانات المستخدمة مذكورة في الجدول رقم (1) بملحق الدراسة.

ولتحديد درجة ومعنوية الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة،نقوم بحساب معامل ارتباط بيرسون .(r) بالعلاقة الرياضية التالية :

$$r_{EG.LG} = \frac{n\Sigma EGilGi - \Sigma EGi\Sigma LGi}{\sqrt{\left[n\Sigma EGi^2 - \left(\Sigma EGi^2\right)\right]\left[n\Sigma LGi^2 - \left(\Sigma LGi\right)^2\right]}}$$

كما يمكن حساب ح بالعلاقة التالية:

$$r_{EG.LG} = \frac{\Sigma}{\sqrt{\Sigma\left(EGi - \bar{EG}\right)^2}\sqrt{\Sigma\left(LGi - \bar{LG}\right)^2}}$$

حيث أن: $\bar{EG}$ هو الوسط الحسابي لقيم المتغير EG

$\bar{LG}$ هو الوسط الحسابي لقيم المتغير LG .

ويتضح من الإشارة المقدرة لمعامل الارتباط بيرسون مع ما هو متوقع نظريًا، حيث كانت هناك علاقة ارتباطية موجبة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة وتعكس قيمة هذا المعامل ضعف العلاقة ارتباطية الموجبة محل التحليل، حيث لم يتجاوز قيمة هدا معامل الارتباط الخاصة بهذه العلاقة قيمة .0.14

أما بالنسبة للقدرة الاستيعابية للعمالة للقطاعات داخل الاقتصاد الجزائري، فيوضح الجدول رقم (2) تطور العمالة في بعض القطاعات خلال سنوات مختارة خلال الفترة 1982-2006 ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

انخفضت القدرة الاستيعابية للعمالة من الذكور في قطاع الزراعة من 45% عام 1980 إلى 35% في عام 1990، ثم أصبحت 27% في عام 2000، بعد ذلك زادت هذه القدرة زيادة ضعيفة لتصبح 28% في عام 2006. أما القدرة الاستيعابية للعمالة من الإناث في هذا القطاع، فقد

انخفضت من 52% في عام 1990 إلى 39% في عام 2000، ثم أصبحت 28% في عام 2006.

الجدول رقم (2): تطور العمالة في كل من قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1980-2006.

السنة	القطاع الخدمي		القطاع الصناعي		القطاع الزراعي	
	الأناث++	الذكور+	الأناث++	الذكور+	الأناث++	الذكور+
1980	69	23	13	21	10	45
1990	38	41	10	24	52	35
2000	54	48	7	25	39	27
2006	62	50	10	23	28	28

المصدر:

http://devdata.worldbank.org/genderRpt.asp?rpt=labor&cty=Algerie,%20Arab%20Rep.&hm=home2

+عدد العاملين من الذكور كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة من الذكور.

++عدد العاملين من الإناث كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة من الإناث.

- جاءت القدرة الاستيعابية للعمالة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث في قطاع الصناعة منخفضة خلال السنوات 1990، 2000، 2006 بالمقارنة بتمثيلتها الخاصة بقطاع الزراعة والخدمات خلال نفس السنوات.

- في عامي 2000 و2006 احتل القطاع الخدمي أعلى قدرة استيعابية للعمالة بالمقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث و في السنوات 1990، 2000 و 2006 كانت القدرة الاستيعابية للعمالة من

الذكور في القطاع الخدمي أعلى من مثيلتها الخاصة بقطاعي الزراعة والصناعة، أما في عامي 2000 و 2006 كانت القدرة الاستيعابية للعمالة من الإناث في القطاع الخدمي أعلي من مثيلتها الخاصة بقطاعي الزراعة والصناعة.

ويعكس هذا أهمية قطاع الخدمات في توظيف الإناث، خاصة أن عدد العاملين من الإناث كنسبة مئوية من إجمالي البطالة في الجزائر، أثناء السنوات المختارة خلال الفترة 1980-2006 كانت أكبر من مثيله الخاص بالذكور خلال نفس السنوات.

انظر الجدول رقم (3) فقطاع الخدمات يحتل أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بقطاع الزراعة والصناعة[انظر الشكل رقم (3)]. ولذلك يتمتع هذا القطاع بأعلى قدرة استيعابية للعمالة [انظر الشكل رقم (4)].

جدول رقم (3): تطور معدلات البطالة حسب النوع في الجزائر، خلال الفترة 1980-2006.

السنة	عدد العاملين كنسبة مئوية من إجمالي البطالة	
	الإناث	الذكور
1980	19.2	3.9
1990	17.9	5.2
2000	22.7	5.1
2006	23.9	6.3

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق

الشكل رقم (3): تطور النصيب النسبي لكل من قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، خلال الفترة 1980 - 2006.

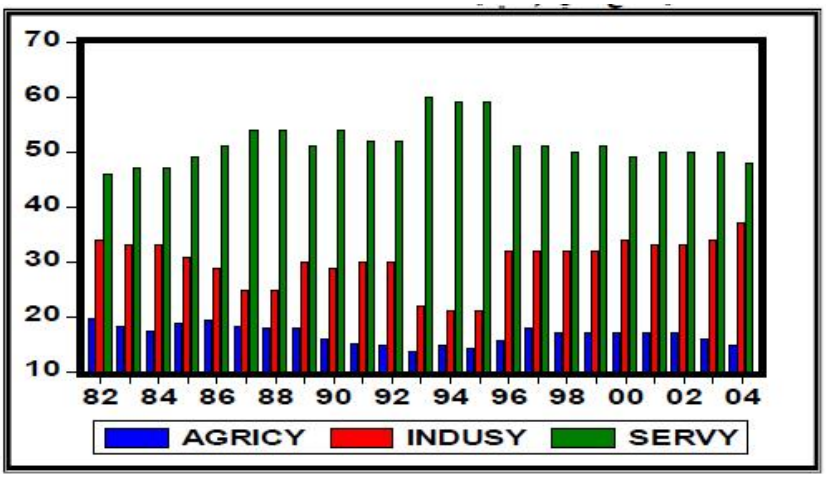

المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية.**http://www.sesrtcic .org/index_ar.php**

الشكل رقم (4): تطور حجم العمالة كنسبة من إجمالي العمالة في كل من قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 1982 - 2006.

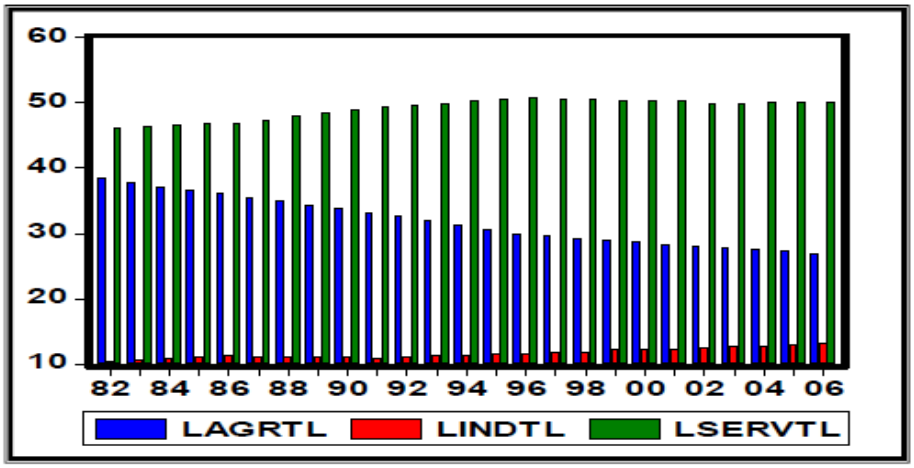

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.....http://www.mop.gov.eg/arabic

ثالثا: المنهجية و أهم الاستنتاجات لأغراض السياسات

تتلخص المنهجية المستخدمة ي هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

1. تحديد نموذج الطلب على العمالة المستخدمة:

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت سواء الكثافة العمالة للنمو الاقتصادي أو محددات الطلب على العمالة 8 يمكن بيان نموذج الطلب على العمالة المستخدمة في هذه الدراسة على النحو التالي:

$$LG_t = f\left(EG_t^{+}, GFCFY_t, XY^{+}, MY_t^{-}, FDIY_t^{+}, T_t^{-+}\right).....4$$

حيث أنLG : : معدل النمو في إجمالي العمالة

EG: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

GFCFY: إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

XY: الصادرات السلعية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

MY: الواردات السلعية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

FDIY: صافي التدفقات الداخلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

Tt: الاتجاه العام

يرتبط الطلب على العمالة بالطلب الكلي على الناتج الحقيقي ارتباطًا طرديًا، بمعنى أن الزيادة في الطلب الكلي على الناتج الحقيقي سوف تؤدي إلى زيادة

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

الطلب على العمالة لزيادة العرض الكلي بالقدر اللازم لمواجهة الزيادة المتحققة في الطلب الكلي والعكس صحيح.

وتوجد علاقة عكسية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والطلب علي العمالة.

2. اختبار سكون المتغيرات استخدام اختبار kpss.

3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج ARDL (ARDL-ECM).

5. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM.

6. اختبار الأداة التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر.

إن الهدف الرئيسي لسياسة التنمية ليس فقط خلق الطاقة الإنتاجية و التوسع و لكن أيضا ;توليد فرص العمالة، و استنادا لهذه الدراسة يمكن زيادة الكثافة العمالة للنمو الاقتصادي بصفة خاصة و زيادة حجم العمالة بصفة عامة من خلال كل من تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام و زيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب الفريد من العمالة.

1. تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام :تتمثل أهم العناصر اللازمة لتحقيق نمو مستدام في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، ومن ثم النمو الاقتصادي في الآتي:9

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

توافر مؤسسات علي درجة عالية من الجودة :ويتطلب ذلك وجود عدة أمور منها: سيادة حكم القانون، ووجود جودة بيروقراطية جيدة، ووجود درجة منخفضة من الفساد، ومصداقية مرتفعة للحكومة و تكوين المهارات.

تنمية رأس المال البشري ويتطلب ذلك العمل علي زيادة حجم الخدمات الصحية والتعليمية.

وجود بيئة لسياسة اقتصادية كلية مواتية :وتتمثل عناصر هذه البيئة في وجود مستويات منخفضة لكل من الدين الخارجي ، والاستهلاك الحكومي ، ووجود مستويات مرتفعة من الاحتياطيات الدولية.

تنويع القاعدة الاقتصادية :وذلك من أجل خلف فرص عمل أكثر والحصول على مصادر متعددة للدخل.

2. زيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب العمالة: إن رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري لاستيعاب كافة العاملين الجدد الذي يدخلون سوق العمل لأول مرة يتطلب الآتي:

بذل الجهود لتشجيع إنتاج السلع المعدة للتصدير .حيث اتضح من النتائج وجود أثر موجب ومعنوي للصادرات السلعية الإجمالية. ففي الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء الاقتصادي المرتفع، يؤدي تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح من 5% إلى 8% إلى زيادة معدل نمو العمال بنسب تتراوح من 2.5% إلى 4%10. ففي هذه الدول تعتمد معدلات التغير السنوي لكل من العمالة والنمو على التوسع السريع في الصادرات الصناعية منخفضة التكلفة، و التي تنتج بتكلفة منخفضة.

تشجيع صناعات الإحلال محل الواردات التي تشكل المواد الأولية الزراعية المحلية نسبة كبيرة من المدخلات المحلية الكلية لها. وهذا لا يؤدي إلي زيادة حجم الإنتاج الزراعي فقط، وإنما يوسع علاقات التشابك الأمامية والخلفية مع القطاع الصناعي ، مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظف.

الاهتمام المستمر بتطبيق سياسات اقتصادية كلية تساعد على اجتذاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لضمان تعظيم الفوائد أو المزايا الاقتصادية من وجود هذه الاستثمارات.

الاهتمام بقطاعات الخدمات الإنتاجية (مثل :النقل، الاتصالات،التجارة و المال و التأمين، والمطاعم والفنادق) وقطاعات الخدمات الاجتماعية مثل: (الإسكان، والخدمات الشخصية و الاجتماعية، والخدمات الحكومية) فقد اتضح من التحليل إن قطاع الخدمات يحتل النصيب الأكبر من إجمالي العمالة، أي أن هذا القطاع له طاقة استيعابية للعمالة أكبر بالمقارنة بباقي القطاعات الأخرى. و نظرًا معظم مشروعات هذا القطاع هي مشروعات صغيرة ومتوسطة، فيجب علي الحكومة إعطاء المزيد من الاهتمام لهذه المشروعات من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو ، وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة من العمالة

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1982-2008، حيث تتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1. وجود أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة.
2. لزيادة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي بصفة خاصة و زيادة حجم العمالة بصفة عامة يجب أن نقوم بتطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، و زيادة الطاقة الاقتصادية على استيعاب المزيد من العمالة.

ارتأينا بعض الاقترحات التي يمكن من خلالها الدولة ان تلعب دورا في التنمية الاقتصادية و دعم النمو في العمالة اذ ينبغي على السلطات العامة إعادة لتوجيه الإنفاق العام، و هدا من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الإنتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و يتعلق الأمر

- استغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي و ذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات .
- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الإقتصادية.
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، و تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام .
- الإهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات من أجل تفادي انخفاض مستويات الفعالية وتدهور رأس المال المادي .

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

- الإهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في القطاع العمومي و ذلك بإقامة نظام محفز للكفاءات مع ترشيد سياسة التوظيف .

الملاحق:

جدول رقم (1): تطور معدل البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1982-2008.

السنوات	معدل البطالة	نمو الاقتصادي EG	نمو العمالة LG
1982	5.7	15.8	2.6
1983	6.6	10	2.5
1984	6.0	6.8	2.8
1985	n.a	2	2.8
1986	n.a	8	2.9
1987	n.a	5.5	2.9
1988	n.a	6	2.9
1989	6.9	6	2.7
1990	8.6	5.4	2.9
1991	9.6	4.3	2
1992	9.0	5.2	3.2
1993	10.9	4	3.2
1994	11.0	4.6	3.2
1995	11.3	5.3	3.3
1996	9.6	5.8	2
1997	8.4	4	2.8
1998	8.2	6	2.8
1999	8.1	5.8	2
2000	9.0	3.8	1.9
2001	9.2	3.3	2
2002	10.2	4	2.3
2003	11.0	4	2.3
2004	10.3	4.4	2.8
2005	11.2	6.8	2.8
2006	10.0	6.6	3
2007	10.0	7	2.9
2008	11.3	6.8	2.9

المصدر: بيانات الفترة 1983-1995 مأخوذة من http://www.laborsta.ilo.org

أما بيانات باقي الفترة مأخوذة من: http://www.cbe.org.eg

المراجع و الهوامش:

1. Kapsos S. (2005), « the employment intensity of Growth: trends and determinants », Macroeconomic.

2. انظر على سبيل المثال

Massé, P. (1995), Padalina, 1997; Baker and Schmitt, 1999; Ahtonen, 2003; Hu, 2004; Kapsos, 2005; Ramsaran and Hosein, 2006.

3. Khemraj, T., Madrick, J., and Semmler, W. (2006), “Okun's Law and Growth Jobless”.

4. Massé, P. (1995), “Jobless Recovery: Is it Really Happening?”

5. Barreto, H. and Howland, F. (1993), “There Are Two Okun's Law

Relationships between Output and Unemployment,”

6. Kamgnia, B. D. (2006), “Growth-Employment Nexus: What are the

Specificities in Africa?,”

7. Engemann, K. M. and Owyang, M. T. (2007), “Whatever happened to the Business Cycle? A Bayesian Analysis of Jobless Recoveries,”

8. Biyase, M. and Bonga-Bonga, L. (2007), “South Africa's Growth Paradox”

9. Singh, 2003: 11-12

10. Saget, 2000; Chletsos, 2005; Kamgnia, : . 2006 انظر على

11. ج. د. ن. ورسك: البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة د. محمد عزيز.

و.د. محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1، 1997.

12. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، المغرب، تونس تقدم في مجال التنمية، السداسي الثاني، 2004. مان ، دار وائل للطباعة والنشر,2000. ص 214